

أمريكا
رؤية
من
الداخل

القوة
الأمريكية ..
إلى أين؟

obeikandi.com

ما يقوله هذا الرجل يجب أن نقرأه جيدا.

جوزيف سى. ناي Joseph s. Nye, Jr عميد كلية كيندى، وله سجل حافل فى المشاركة فى وضع السياسات وتقديم المشورة السياسية

للمخابرات الأمريكية ووزارة الدفاع.. حصل على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة هارفارد، وعُين مدرساً بهذه الجامعة إلى أن أصبح عميداً لكلية كيندى عام ١٩٩٥.

عمل جوزيف سى. ناي فى مؤسسات مهمة لها دورها المؤثر فى صنع القرار، وفى الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٧٩ عمل نائبا لمساعد وزير الخارجية لشئون الأمن، وعضواً فى مجلس الأمن القومى، وفى عامى ١٩٩٣ و١٩٩٤ عُين رئيساً لمجلس الأمن القومى. وكان مسئولاً عن تقديم تقارير للرئيس الأمريكى عن تقييم معلومات المخابرات، وفى عام ١٩٩٥ عُين مساعداً لوزير الدفاع لشئون الأمن الخارجى.

وهو زميل الأكاديمية الأمريكية للعلوم والآداب، وأكاديمية الدراسات الدبلوماسية، ويرأس عدة لجان مختصة بشئون الأمن والاستراتيجية والسياسة الخارجية، وهو عضو مجلس تحرير عدد من المجلات المتخصصة مثل مجلة السياسة الخارجية، ومجلة الأمن العالمى، وله مؤلفات عديدة و١٥٠ دراسة نشرت فى الدوريات المتخصصة، وأهم مؤلفاته كتاب (تناقضات القوة الأمريكية) عام ٢٠٠٢، (ومحاولة لفهم الصراعات الدولية) عام ٢٠٠٢، وكتاب (العالم فى ظل العولة) عام ٢٠٠٠، وهو يكتب مقالات سياسية فى صحف نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، وويل ستريت جورنال، والغاينانشيال تايمز، ويشارك فى برامج الحوارات السياسية فى شبكات التلفزيون الكبرى مثل ABC، وCNN، وCBS، وPBS.

وقد شارك جوزيف ناى فى التدريس فى جامعة جنيف بسويسرا، وجامعة أوتاوا بكندا، وجامعة لندن البريطانية، وعاش فترة فى أوروبا، وشرق أفريقيا، ووسط أمريكا، وزار أكثر من ٩٠ دولة..

وباختصار فإن جوزيف ناى باحث ومفكر وأستاذ وممارس ومنغمس فى الدراسات الاستراتيجية والسياسية، وبالتالي فإن ما يقوله يستحق أن نقرأه بعناية. وفى مجلة فورن أفيرز فى أغسطس ٢٠٠٣ كتب دراسة بعنوان (القوة الأمريكية والاستراتيجية بعد العراق) نلخصه فيما يلى:

يقول: إن العالم فقد توازنه، وإذا كان فى العالم من كان يشك فى أن القوة العسكرية الأمريكية لا تدانها قوة أخرى فى العالم فقد زال هذا الشك وحسبت القضية بحرب العراق، وقوة الولايات المتحدة حقيقة لا يمكن تجاهلها.. فالإنفاق العسكرى فى أمريكا يمثل نصف إنفاق العالم على التسليح، ولا يمكن لأية دولة أو مجموعة دول أن تعادل قوة أمريكا العسكرية. ومنذ الإمبراطورية الرومانية لم تصل دولة إلى هذه الدرجة من التفوق التى وصلت إليها أمريكا، والتى جعلت المحللين المحترمين من اليسار واليمين يعتبرون أن أمريكا قد أصبحت الإمبراطورية الأمريكية، المهيمنة على العالم فى القرن الحادى والعشرين، وقد أكد الانتصار العسكرى الأمريكى فى العراق هذا النظام الجديد للعالم بقيادة أمريكا منفردة.

لكن الأمريكيين يخطئون دائما فى فهم طبيعة قوتهم، ويستنتجون المستقبل من الحاضر، وكانوا منذ عشر سنوات يرون أن الولايات المتحدة تتجه إلى الانحدار، والآن يرون أن القوة الأحادية لأمريكا سوف تدوم، وأنهم قادرين على فرض ما يريدون وليس أمام الآخرين سوى الخضوع والسير وراءهم.. ولكن لا ينبغى الوقوف أمام الحالة القائمة الآن من عدم توازن القوى، لأن وراء هذه الحقيقة الظاهرة، حقيقة أعمق، وهى أن العالم تغير خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، وكان ١١ سبتمبر مثل البرق الذى أضاء فجأة فى هذا الظلام فظهرت فى الأفق بوادر التغيير، فى وقت كان

صنّاع السياسة يتلمسون طريقهم فى هذا الظلام ويتساءلون: كيف يفهمون ما يحدث، وما هو الرد المناسب؟



ومع تولى جورج بوش الابن الرئاسة حدث تغير كبير يكاد يكون انقلابا، فقد جاء وهو عازم على التركيز فى سياسته الخارجية على القوى العظمى مثل الصين وروسيا، وعدم الانشغال بإصلاح الدول الفاشلة فى العالم. كانت سياسة كلينتون قبله قائمة على اعتبار الصين الشريك الاستراتيجى أما سياسة بوش فإنها تعتبر الصين المنافس الاستراتيجى، وموقفه من روسيا أيضا مختلف ويتسم بالشدّة، وفى سبتمبر ٢٠٠٢ أعلنت إدارة بوش استراتيجية أمن قومية جديدة اعتمدت على أن التكنولوجيا المدمرة يمكن أن تقع فى أيدي قلة من الحاقدين، وهذا التهديد بالنسبة لأمريكا أكبر من تهديد الأساطيل والجيوش، وبدلاً من التنافس الاستراتيجى مع القوى العظمى فى العالم ترى أمريكا أن الجميع يواجهون مخاطر مشتركة من الإرهاب والفضوى، وهذا ما جعل بوش يدعور رئيس الصين جيانج زيمين لزيارته فى مزرعته فى تكساس، ويعلن أنه يرحب بظهور الصين القوية والمزدهرة، واستعداد الولايات المتحدة لمساعدتها فى التنمية ومحاربة الإيدز، بينما يرى أن الدول الضعيفة مثل أفغانستان تمثل خطراً على المصالح القومية الأمريكية أكبر من الخطر الذى تمثله الدول القوية، وعلاوة على ذلك كانت سياسة أمريكا قائمة على أنها لا تستطيع بمفردها بناء عالم أفضل وأكثر أمناً.. كانت هذه أهم معالم استراتيجية بوش، ولكن خلال عام واحد تحولت الاستراتيجية الأمريكية، وفجأة أصبح العراق هو الهدف ليكون أول اختبار للاستراتيجية الجديدة، بالرغم من أن دولة أخرى من الدول التى سماها بوش محور الشر كانت أقرب إلى تطوير أسلحتها النووية.



الاستراتيجية الجديدة قائمة على الزهو والاستعلاء لما وصلت إليه أمريكا من تفوق، بعكس ما كان الرئيس روزفلت ينصح به الأمريكين ويرى أن من يحمل عصا غليظة فعليه أن يتحدث بتواضع ولين.. فأمرىكا هى القوة الأولى.. وستبقى كذلك دون

حاجة إلى إغضاب الآخرين. وحديث إدارة بوش عن سعيها إلى نشر الديمقراطية بالقوة يصدّم كثيرين ويعتبرون ذلك أمراً خطيراً، وكذلك فإن الاستهانة بالمؤسسات الدولية وبالحلفاء والتأكيد على حق أمريكا في عمل ما تراه دون مراعاة للقانون الدولي ودون تشاور مع أصدقائها ودون العودة إلى الشرعية الدولية.. كل ذلك يراه كثيرون سابقة خطيرة. لكن هذه الاستراتيجية الجديدة هي رد فعل لحقائق كشفتها أحداث ١١ سبتمبر، وعلى سبيل المثال تأكد أن العولمة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية، وبالتالي فإن الظروف المخيفة في الدول الفقيرة الضعيفة يمكن أن تكون لها آثار مفزعة على الولايات المتحدة. وكذلك فإن ثورة المعلومات، وثورة التكنولوجيا وغيرها كان من آثارها زيادة أهمية القضايا التي تتخطى حدود الدول، وزيادة قوة عناصر فعالة غير حكومية يمكن أن تقوم بدور مؤثر في العالم، ومنذ سنوات كانت الاتصالات الدولية بعيدة عن تناول الأفراد، وكان النشاط خارج الحدود مقصوراً على الحكومات، والمؤسسات الكبيرة والاتحادات متعددة الجنسيات، أو الكنيسة، وفي الوقت نفسه كان إنفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالمليارات على عمليات التصوير والرصد بالأقمار في الفضاء، ولكن الآن أصبحت هذه الصور متاحة للجميع بسعر رخيص عن طريق شركات تجارية تمتلك الأقمار الصناعية، وأصبحت شبكة الإنترنت سلاحاً رخيصاً في يد الأفراد والمنظمات حتى إن ١٥٠٠ منظمة غير حكومية استطاعت إشعال معركة سيائل التي سببت الإزعاج لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر ١٩٩٩، وما يثير القلق هو تأثير هذه القدرات الجديدة على الإرهاب، وإن كان الإرهاب في ذاته ليس جديداً، ولكن انتشار التكنولوجيا جعل الإرهابيين أكثر ذكاءً وأكثر قدرة على التدمير، وبينما كان زعيم شاذ مثل هتلر أو ستالين في القرن العشرين يحتاج إلى قوة حكومة بأكملها ليتمكن من قتل ملايين الناس، نجد أن الإرهابيين في القرن الحادي والعشرين قد توصلوا إلى أسلحة الدمار الشامل، ولأول مرة أصبحت هذه القوة التدميرية متاحة للجماعات وللأفراد المنحرفين، والمحللون التقليديون يرون أن حل المشكلة ممكن بمعاونة الدول التي ترعى الإرهاب، وهذه الإجراءات قد تساعد، ولكنها لن تصل إلى منع

الأفراد الذين توصلوا إلى التكنولوجيا المدمرة، وعلى سبيل المثال لم يكن تيموثى ماكفاى Timothy Mc الذى فجّر مبنى المباحث الفيدرالية (إف.بى. آى) فى الولايات المتحدة، وأوم شنريكو Aum Shinrikyo الذى قام بتفجيرات فى اليابان يعملان لحساب أى دولة، أما فى عام ٢٠٠١ فإن الهجوم الذى قامت به جماعة إرهابية عابرة للحدود على مبنى التجارة العالمى تسبب فى قتل أعداد من الأمريكيين يزيد على عدد القتلى الأمريكيين فى هجوم اليابانيين على الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربر عام ١٩٤١، وهذا يعنى أنه حدثت خصخصة للحرب، وخصخصة الحرب ليست فقط تغييرا كبيرا فى السياسة العالمية، ولكنها بتأثيرها المحتمل على المدن الأمريكية يمكن أن تغير طبيعة الحضارة الأمريكية تغييرا كبيرا.



والإدارة الأمريكية لم تحدد حتى الآن كيفية تنفيذ توجهها الجديد، ويبدو لأول وهلة أن حرب العراق حسمت القضية، ولكن هذه الحرب يمكن اعتبارها الفصل الأخير فى القرن العشرين، أكثر من اعتبارها الفصل الأول للقرن الحادى والعشرين، لأنها لم تكن فى عقول المخططين لها عملاً بلا نهاية، ولأنها - أيضاً - اعتمدت فى البداية على قرارات من مجلس الأمن على مدى عقد من الزمان ولم يتم تنفيذها، ويعتقد عدد من المراقبين مثل مندوب بريطانيا فى الأمم المتحدة - السير جرمى جرينستوك - أن أمريكا كانت ستحصل على قرار يركز على خطايا صدام حسين بدلاً من ترك الفرصة لفرنسا وروسيا لتحويل المشكلة إلى مشكلة متعلقة بالقوة الأمريكية، لأن أمريكا تواجه ديكتاتوراً آخر فى كوريا الشمالية على وشك امتلاك أسلحة نووية، وينطبق عليه معيار الاستراتيجية الجديدة أكثر مما ينطبق على العراق، وبالتالي قد تكون كوريا الشمالية هى الاختبار الحقيقى لكيفية تنفيذ الاستراتيجية الجديدة، ويبدو أن قدرة كوريا الشمالية هى التى تردع القوة العسكرية الأمريكية.

وفى داخل الإدارة الأمريكية انقسام بين تيارين.. التيار الأول يطالب بالتخلص من المؤسسات الدولية التى ساعدت الولايات المتحدة فى إقامتها عام ١٩٤٥ بعد

الحرب العالمية الثانية، والتيار الثاني يرى أن أهداف ومصالح أمريكا يمكن تحقيقها بشكل أفضل بالعمل من خلال المؤسسات الدولية وبالتعاون مع الحلفاء، والصراع بين التيارين كان واضحاً في فترة التمهيد للحرب، حيث وجه نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني الإهانات إلى الأمم المتحدة وتحدث عنها باستخفاف، واعتبرها (عون زائف) بينما كان الواقعيون التقليديون مثل برينت سكو كروفت مستشار الأمن القومي الأسبق وجيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق يطالبون بالعمل مع الحلفاء، وكان خطاب الرئيس بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢ انتصاراً مؤقتاً لهذا التيار الذي يضم أيضاً كولن باول وزير الخارجية الأمريكي وتوني بلير رئيس الوزراء البريطاني، ولكن فشل أمريكا في استصدار قرار من مجلس الأمن يعطيها الحق في الحرب، ونجاح الحرب التي ذهبت إليها على رغم ذلك بقرار أحادي خارج الشرعية الدولية، جعلاً هيمنة تيار المتشددين تزداد قوة، حتى إنهم رفضوا بصرف أن يكون لحلف الناتو أو للأمم المتحدة دور في العراق قبل الحرب وبعدها، وهم يتحدثون الآن عن تفكيك أوروبا بدلاً من الموقف التقليدي السابق بتأييد الاتحاد الأوروبي، ووفقاً للمبدأ الذي أعلنه رامسفيلد أصبحت سياسة أمريكا قائمة على أن القضايا هي التي تحدد التحالفات، وليست التحالفات هي التي تحدد القضايا، وبعض ممثلي هذا التيار لا يحاولون إخفاء التوجه الإمبريالي للإدارة الأمريكية على أساس أن أمريكا عندما تعلن بأنها قوة إمبريالية فلن تكون هناك مشكلة!



تيار المتشددين يرى أن تأكيد قوة أمريكا العسكرية أمر ضروري في هذه المرحلة، وأن فكرة تعددية الأقطاب في ذاتها مستحيلة، وهم يرتكبون خطأ ستظهر نتائجه فيما بعد بالتركيز فقط على القوة العسكرية الأمريكية لتحقيق الاستقرار العالمي، وتصورهم بأن ذلك ضروري للرد على الإرهاب، ولكن خيار الحرب يجب ألا يعمى الأمريكيين عن رؤية الحقيقة، وهي أن القضاء على الإرهاب سوف يستغرق سنوات، وسوف يظهر احتياج أمريكا إلى تعاون الدول الأخرى معها، وخاصةً في مجال الاستخبارات

والنشاط البوليسى، وتتبع حركة الأموال، وحراسة الحدود وعلى سبيل المثال لم ينجح العمل العسكرى لأمريكا فى أفغانستان إلا مع أسهل جزء من المشكلة وهو الإطاحة بحكومة ضعيفة وظالمة فى دولة فقيرة، ولكن القنابل الموجهة بدقة لم تدمر سوى جزء صغير من شبكة القاعدة التى تنتشر خلاياها فى ٦٠ دولة تقريباً، ولن يكون القصف بالصواريخ هو الحل لمشكلة خلايا القاعدة فى هامبورج بألمانيا، أو فى ديترويت بالولايات المتحدة، وهذا النجاح الجزئى المنقوص لأمريكا فى أفغانستان دليل على عدم صحة تيار المتشددين الذى يؤمن بالعمل المنفرد عسكرياً، بل هو دليل على أن أمريكا لن تستطيع تحقيق نجاح بدون تعاون الحلفاء معها، ولن تستطيع وحدها القضاء على شبكات الإرهاب العابرة للحدود القومية، وتحتاج إلى تعاون حكومات ومنظمات عديدة، ومعنى ذلك أن القوة العسكرية الأمريكية الفائقة لن تحقق الأهداف الأمريكية إذا عملت أمريكا وحدها واستمرت فى سياسة الاستغناء عن الآخرين، وفيما يتعلق بالقضايا العسكرية الكلاسيكية فمن الأرجح أن تظل أمريكا هى القوة العظمى الوحيدة فى السنوات القادمة، وتستطيع أن تتحدث عن السيطرة والهيمنة وأحادية القطب، ولكن فى القضايا الاقتصادية لن تستطيع أمريكا تحقيق أهدافها فى التجارة والنظم المالية دون موافقة الاتحاد الأوروبى واليابان ودول أخرى، وهذا يعنى أن توزيع القوى وتعدد الأقطاب أمر لا مفر منه، وأن السيطرة الأمريكية والانفراد بالقوة فى هذا المجال غير ممكن، كذلك فى القضايا العابرة للحدود القومية، فإن القوة موزعة على نطاق واسع بين العناصر الفعالة التى تنتمى للدولة، والعناصر التى لا تنتمى للدولة، ومن غير المعقول اعتبار أن ذلك هو العالم أحدى القطب، أو اعتباره (الإمبراطورية الأمريكية) فهناك قضايا تتعلق بالاستراتيجية العليا الدولية لا يمكن التعامل معها بنظرية المتشددين الجدد الذين يركزون على الحلول العسكرية الكلاسيكية ويحسبون ذلك كافياً، وهم يريدون أن يلعبوا وحدهم فى مباراة متعددة الأطراف بطبيعتها، وسوف يظهر فشل هذا التوجه على المدى الطويل.



ومن الطبيعي أن تعاون الدول مع أمريكا فى القضايا العابرة للحدود مثل الإرهاب يتوقف على مصالح هذه الدول من ناحية وعلى المواقف الأمريكية من ناحية أخرى، وكانت أمريكا قبل ذلك تستخدم (القوة اللينة Soft Power) لجذب وإقناع الآخرين دون إكراه، بحيث تجعل الآخرين يريدون ماتريده أمريكا، ولا تحتاج فى هذه الحالة إلى استخدام سياسة العصا، لكن المتشددون الجدد يؤمنون باستخدام (القوة الصلبة Hard Power) أى الإكراه والضغط بالقوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية، والقوة اللينة تستخدم جاذبية الثقافة الأمريكية، والمبادئ السياسية المثالية، والسياسات العادلة، وعندما تبدو السياسات الأمريكية فى نظر الآخرين قائمة على مبادئ الشرعية فإن ذلك يعزز القوة اللينة الأمريكية، وإن كانت القوة الصلبة ستظل ضرورية فى عالم تعمل فيه الدول على حماية استقلالها، إلا أن القوة اللينة ستظل لها أهمية تتزايد فى التعامل مع القضايا التى تتخطى الحدود القومية وتتطلب تعاون أطراف متعددة للوصول إلى حل لها.

وقد وضع رامسفيلد قاعدة (إن الضعف يحرص) وأشار إلى أن أسامة بن لادن ليس أقوى من أمريكا، ولكن حالة الضعف هذه هى التى حرصته على أن يضرب القوة العظمى، وعلى ذلك كان رأى رامسفيلد أن حرب العراق تكمل حرب الخليج الأولى، وسيكون لها أثر رادع للقوى الشريرة، كما ستؤدى إلى تغيير الشرق الأوسط.. حرب الخليج الأولى فتحت الطريق لعملية السلام فى أوسلو وقامت هذه الحرب على أساس من الشرعية، لكن شرعية حرب العراق موضع جدل، والمهم أن فرنسا وألمانيا وروسيا والصين عارضت هذه الحرب، ولكنها لم تستطع أن توازن القوة العسكرية الأمريكية، ولم تجد أمامها إلا أن تُكوّن فيما بينها ائتلافاً لموازنة القوة اللينة الأمريكية بحرمان الولايات المتحدة من الشرعية التى كانت تسعى إليها بالحصول على قرار من مجلس الأمن يعطيها الحق فى شن هذه الحرب.. لكن هذا التوازن فى القوة اللينة لم يمنع الحرب.. ولكنه جعل أمريكا تدفع ثمناً أكبر، وكان ذلك سبباً فى رفض برلمان تركيا السماح للقوات الأمريكية بدخول العراق من الشمال، وذلك يعنى أن عدم التعامل مع

القوة اللينة بالعمل الدبلوماسي يعرقل القوة الصلبة، لكن المشكلة أن الجناح المتشدد في الإدارة الأمريكية يعتبر العمل الدبلوماسي والضغط السياسي والقوة اللينة عموماً تعبيراً عن ضعف، بينما على الولايات المتحدة أن تظهر قوتها للعالم، وتعمل بمبدأ القوة.

من أمثلة القوة اللينة ما فعلته وزارة الدفاع الأمريكية في حرب الخليج الأولى حين سمحت للصحفيين بالتحرك مع الوحدات العسكرية الأمامية، ونجحت بذلك في إحباط خطة صدام حسين لإثارة الغضب الدولي عندما قال: إن القوات الأمريكية كانت تقتل المدنيين عن عمد، واستطاعت شبكة سي. إن. إن تقديم الحرب بصورة جعلت الرأي العام العالمي راضياً عن سيرها.

وقد يبدو أن للسياسة الأمريكية جاذبية عندما تعلن أن هدفها نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن ذلك لن يحدث إلا عندما تكون هذه القيم الأمريكية حقيقية، وحين تسعى أمريكا إلى نشرها بطريقة عاقلة وعادلة..



والإدارة الأمريكية تعتمد على تحالفات حسب الطلب، وتختار الحلفاء لكل قضية، فلا يكون لأمريكا حلفاء دائمون، أما المؤسسات الدولية فهي مثل صندوق الأدوات تستعمل منها ما تريد في الوقت الذي تريده، بمعنى أنها تلجأ إلى الأمم المتحدة عندما تحتاج إليها، وعندما لا تحتاج إليها فإنها تتجاهل الأمم المتحدة، وبذلك لا تدرك السياسة الأمريكية أنها عندما تحترم حلفاءها وتتشاور معهم فإنهم يكونون أكثر عوناً لها، فأعضاء حلف الناتو مثلاً يقومون بمعظم الأعمال التي تتعلق بحفظ السلام في البلقان وأفغانستان، وتطالب دول الناتو بأن يكون تحرك الولايات المتحدة بناء على تشاور مستمر معها، لكن أمريكا لا تريد أن تعطى لحلفائها هذا الحق، وتعمل على أن تكون منفردة بالقيادة وبالقرار.

وقد أدى ذلك إلى إضعاف الأمم المتحدة، كما أدى إلى إصرار مجلس الأمن على رفض تفويض أمريكا بالحرب ثلاث مرات خلال نصف القرن الماضي، ولوحت الدول

الكبرى أمام الولايات المتحدة باستخدام الفيتو ضدها، والفيتو وضع أصلاً ليكون صمام الأمان، ليحقق توازن القوى والمصالح بين الدول الكبرى، وعلى أساس أن تصدر القرارات بالتراضى والقبول فيما بينها، فهو مثل (الفيزون) فى الجهاز الكهربائى، ومن الأفضل أن يحترق الفيزون وينقطع التيار الكهربائى بدلاً من أن يحترق البيت.

وما زلنا نذكر عندما اندلعت حرب كوسوفو عام ١٩٩٩ بدون قرار من الأمم المتحدة ولكن بمشاركة فرنسا وألمانيا، وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة أن المنظمة الدولية أصبحت ممزقة بين التفسير الغربى لسيادة الدولة، ومبادئ حقوق الإنسان، والقانون الدولى الإنسانى الذى يضع قيوداً على تصرفات القادة مع مواطنيهم، ومع ذلك فإن الأمم المتحدة على رغم كل عيوبها قامت بأدوار إنسانية فى حفظ السلام، وما زالت مصدراً للشرعية الدولية، ولذلك فإن العالم يخسر كثيراً بتصرفات الولايات المتحدة التى تبدى عدم الحرص، وعدم الاحترام للأمم المتحدة، وتعطى لنفسها الحق فى العمل خارج إطار الشرعية الدولية.

والجناح المتشدد فى أمريكا يطالب بإنشاء منظمة جديدة- غير الأمم المتحدة- لا تشترك فى عضويتها سوى الدول الديمقراطية، ويقولون: إن الدول غير الديمقراطية لها أصوات فى الأمم المتحدة ولجانها، ويتجاهلون أن الخلافات والانقسامات فى الأمم المتحدة على حرب العراق كانت بين الدول الديمقراطية، وبدلاً من محاولات واشنطن لتجاهل الأمم المتحدة، وتغيير بنيتها، فمن الأفضل تحسين أساليب تعاملاتها الدبلوماسية مع القوى الأخرى، والتعامل مع الأمم المتحدة باحترام. فقد يؤدى ذلك إلى مساعدتها فى نزع فتيل الأزمة بين أمريكا وكوريا الشمالية، وتقديم مساعدات أفضل لأمريكا فى حروبها ضد الإرهاب، وإنقاذ الولايات المتحدة من الورطة التى وضعت نفسها فيها عندما جعلت من نفسها الشرطى الوحيد للعالم، وهكذا إذا استخدمت أمريكا الأمم المتحدة بحكمة فسوف تخدم الأمم المتحدة المصالح الأمريكية والعكس صحيح، وفى النهاية فإن هجوم المتشددى فى الإدارة الأمريكية على الأمم المتحدة

سوف يضعف القوة اللينة الأمريكية، ويققل من هيبتها وتأثيرها السياسى.. وهناك أدلة كثيرة على أن سياسات المتشددين تبده القوة السياسية لأمريكا، وقبل حرب العراق أظهر استطلاع للرأى أن السياسات الأمريكية، وليست الثقافة الأمريكية- هى التى أدت إلى الكراهية لأمريكا فى ١٩ دولة من بين ٢٧ دولة أجرى فيها الاستفتاء، وشملت هذه الدول الدول الإسلامية المهمة جدا بالنسبة للحرب الأمريكية على الإرهاب، وأظهرت استطلاعات أخرى انخفاض شعبية أمريكا فى الدول الأوروبية الكبرى. وما يجب أن تفهمه الإدارة الأمريكية أن العمل الوقائى الذى تقوم به يحقق نجاحا أكبر ويتكلفة أقل إذا قامت به مع حلفائها، ولن تستطيع أمريكا الاستمرار فى القيام بمفردها بدور القاضى ودور المحلفين ودور سلطة تنفيذ الحكم فى وقت واحد، ففى هذه الحالة سوف تكون الدول الصغيرة قادرة على استغلال الثغرة بين أمريكا وحلفائها بما يؤثر فى النهاية على حرية أمريكا فى العمل منفردة، فمن مصلحة أمريكا أن تتعلم الاستماع إلى الآخرين، وتسعى إلى تحقيق المصالح الأمريكية بحيث لا تتعارض مع مصالح العالم.. وباختصار فسوف تكتشف أمريكا أنها محتاجة إلى استخدام القوة اللينة والتعاون مع الأطراف الأخرى، وسوف تكتشف خطأ نظرية المؤمنين بأن تعمل أمريكا ما تريد دون التفات إلى الآخرين، وأن تعمل وحدها دون أن يتوقف عملها على قبولهم أو اشتراكهم معها..



وأصحاب النظرية الأحادية فى الإدارة الأمريكية يروجون علانية لفكرة الامبراطورية الأمريكية ويخالفون بذلك طبيعة الشعب الأمريكى، أصحاب هذه النظرية يؤمنون بما عبّر عنه الكاتب الأمريكى ماكس بوت لسان حال المحافظين الجدد حين قال: إن الولايات المتحدة يجب أن تقوم بإدارة الدول المضطربة وتقوم بالدور الذى قامت به بريطانيا من قبل، ويسخر المحافظون الجدد مما قاله المؤرخ البريطانى نبال فيرجسون من أن أمريكا فى هذا العصر تختلف عما كانت عليه بريطانيا فى القرن التاسع عشر.. ويقول بعض المحافظين الجدد: إن أمريكا قد أصبحت امبراطورية

بالفعل، وأن إدراك ذلك لا يتطلب سوى قدر من فهم الواقع، ولكنهم يخطئون حين يخلطون بين سياسة التفوق وسياسة الامبراطورية، فقد تكون الولايات المتحدة أكثر قوة عما كانت عليه بريطانيا وهي فى قمة الامبريالية، ولكن سيطرتها على الأوضاع الداخلية فى الدول الأخرى أقل مما كانت عليه بريطانيا عندما كانت تحكم ربع العالم، وعلى سبيل المثال فقد كان البريطانيون يتحكمون فى كينيا فى مناهج التعليم وإدارة المدارس والضرائب والقوانين وعلاقاتها الخارجية، بينما الولايات المتحدة لا تتمتع بمثل هذه السيطرة الكاملة على أية دولة، ولا تستطيع أن تفرض على مجلس الأمن قرارا ترفضه دولة كبرى، وعلى ذلك فإن سعى المحافظين للترويج لفكرة الامبراطورية لا يفيد أمريكا، بل يضرها بأن يزيد من وقوعها فى خطأ العمل المنفرد.



وتعلن أمريكا أن أيديولوجيتها معادية للامبريالية، ولكنها تعمل كقوة امبريالية، وقد تدخلت عسكريا فى مواقع عديدة، وحكمت دولا فى أمريكا الوسطى والكاريبى والفلبين، ولم تنفذ أمريكا وعودها بإقامة ديمقراطيات فى هذه الدول، ومما يشجع الولايات المتحدة على القيام بدور أن تكلفة هذا الدور الامبريالى لا تمثل عبئا اقتصاديا كبيرا، بل إن ما تخصصه للميزانية العسكرية لتنفيذ هذه السياسة الامبريالية اليوم أقل مما كانت تخصصه فى فترة الحرب الباردة. ولكن الأعباء الزائدة ستأتى بعد ذلك نتيجة اضطرارها لتحمل أعباء المحافظة على الأمن فى الدول التى تغزوها وسيفوق ذلك قدرة الرأى العام على التحمل، وحتى بعد الزهوب بالانتصار العسكرى فى العراق أظهرت استطلاعات الرأى أن الأمريكيين يقل تقبلهم للامبراطورية، ويزداد رفضهم للتوسع فى الحرب وغزو دول أخرى مثل سوريا أو إيران، ويتزايد المطالبون بأن تعمل أمريكا فى إطار نظام دولى يقوم على تعددية الأطراف وفى إطار الأمم المتحدة. ومع ذلك فإن الإدارة الأمريكية تخصص لوزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ١٪ فقط من الميزانية الفيدرالية، بينما تخصص للإنفاق العسكرى ١٦٪. ووفقا لسياسة التيار اليميني المتشدد فى الإدارة الأمريكية فسوف يستمر بقاء القوات الأمريكية فى

العراق طويلا، بينما يطالب تيار آخر- أقل تأثيرا- بعودة القوات إلى الوطن بعد أن حطمت الباب وهزمت الدكتاتور وانتهت مهمتها، على أن تترك أمور بناء الدولة الديمقراطية للشعب العراقي نفسه.



وبالنسبة لمستقبل العراق هناك ثلاثة سيناريوهات مطروحة:

السيناريو الأول هو نموذج اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية حيث استمر بقاء القوات الأمريكية فيهما سبع سنوات ثم تركت وراءها ديمقراطية صديقة.. ولكن القياس مع الفارق لأن كلا من اليابان وألمانيا مجتمعت متجانس عرقيا ولم تصدر عنهما ردود أفعال (إرهابية) ضد تواجد القوات الأمريكية، وكان في كل منهما طبقة متوسطة مهمة لديها خبرة ومقدرة على إقامة وممارسة الديمقراطية.

السيناريو الثاني قريب من سيناريو الرئيسين ريجان في لبنان وكلينتون في الصومال، فقد تحول المؤيدون للتدخل الأمريكي في البلدين إلى التظاهر بعد ذلك ضد الوجود الأمريكي، وقتل عدد غير قليل من الجنود الأمريكيين، ولذلك فإن رد فعل جانب لا يستهان به من الرأي العام الأمريكي هو: (ما دام صدام قد رحل، والعراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل، والعراقيون لا يريدون ديمقراطيتنا، فدعنا ننسحب ويعود الجنود إلى وطنهم). وهذا السيناريو يمكن أن يترك العراق في حالة صراع داخلي، وقد يظهر نظام حكم دكتاتوري أو ديني وسيؤدي ذلك إلى إضعاف شرعية الحرب.

والسيناريو الثالث يماثل نموذج البوسنة أو كوسوفو، بأن تقوم الولايات المتحدة بإغراء حلفائها في حلف الناتو والدول الأخرى للمساعدة في حفظ الأمن في العراق وإعادة بنائه، واستصدار قرار من الأمم المتحدة يؤيد ذلك، ويعين مفوض دولي لتولى أمور التشريع، وتبقى القوات الأمريكية في مأمن من العمليات (الإرهابية). وهذا السيناريو يتضمن تسليم المتشددين في الإدارة الأمريكية أصحاب نظرية العمل الأمريكي المنفرد بأن أمريكا لا تستطيع مواصلة العمل بمفردها برغم أنها القوة العظمى الوحيدة في العالم.

وربما تكون أمريكا قد حددت التحديات والتغيرات فى العالم التى اتضحت بعد ١١ سبتمبر، ولكنها لم تحسم كيفية تنفيذ الاستراتيجية الجديدة وبدلاً من أن تحسم حرب العراق القضية أدت إلى زيادة الانقسامات وتركت الخلافات دون حل، وما زالت أمريكا فى موضع اختبار ولم تحقق النصر النهائى الذى كانت تتصور أنه سهل جداً وسريع جداً.

وهذه هى المشكلة بالنسبة للقوة الأمريكية فى القرن الحادى والعشرين.. وهى أن هناك أمورا كثيرة خارج سيطرة أقوى دولة فى العالم.. فهى قادرة على الحرب، ولكنها تفشل فى تغيير سياسات العالم بعد انتشار التكنولوجيا والعولمة.. والتناقض الذى تجد أمريكا نفسها فيه الآن هو أنها أصبحت أقوى دولة فى العالم دون منازع، منذ الامبراطورية الرومانية، ومع ذلك فلا هى قادرة على تنفيذ بعض أهدافها الدولية بمفردها، ولا هى قادرة على حل الصراعات الداخلية فى المجتمعات الأخرى، ولا هى قادرة على السيطرة على التطورات العابرة للحدود التى تهدد الأمريكين فى داخل وطنهم، وكذلك لا تستطيع أمريكا بقوتها العسكرية المتفوقة النجاح بمفردها فى تحقيق الاستقرار المالى العالمى، والقضاء على تجارة المخدرات، وانتشار الأمراض، وحتى القضاء على الإرهاب الذى جعلته هدفها الأول لن تقدر على تحقيقه بمفردها.

لذلك فلا بد أن تعيد أمريكا التفكير، وتدرك حدود القوة.. مهما بلغت القوة من التفوق فإن لها حدودا.. وبالتالي فإن من مصلحتها أن تعمل من خلال التحالفات الدولية والعمل مع أصدقائها لمواجهة التهديدات والتحديات المشتركة.. واستراتيجية الأمن القومى الأمريكية الجديدة لن يكتب لها النجاح فى هذا الاختبار التاريخى لهذا الجيل من القادة الأمريكين كما قال هنرى كيسنجر.

إن أمريكا ينتظرها مستقبل أكثر غموضا إذا استمرت فى سياسة القوة الأحادية.. ولحسن الحظ فإن هذه النتيجة ليست محتومة وما زال فى الإمكان تفاديها وحماية القيم الأمريكية والقوة الأمريكية فى نفس الوقت.

هذه رؤية مفكر أمريكى له موقع مؤثر فى الفكر والسياسة الأمريكية.. وهى رؤية تدل على أن العقل والحكمة ما زال لهما مكان فى أمريكا.